تهديدات بمقاضاة حكومة الانقلاب إذا راقبت الإنترنت

الخميس 18 سبتمبر 2014 12:09 م

هدد ناشط حقوقي بارز برفع دعاوي قضائية، داخل مصر وخارجها، في حال قيام حكومة الانقلاب بالتعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية؛ لمراقبة الانترنت، وفرض المزيد من القيود على حرية الأفراد، في التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، مثل "فيس بوك" و"تويتر"، وغيرها.

وقال في تصريحٍ له لشبكة "الجزيرة مباشر مصر"، رافضًا الإفصاح عن هويته؛ لتجنب ملاحقته، أن نفي وزارة داخلية الانقلاب للخبر، الذى أماط اللثام عنه موقع "بزفيد" الأمريكي، لا يتضمن نفي اعتزام الوزارة مراقبة الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، لاسيما وأن حكومة الانقلاب من وقت لأخر تشير إلى ضرورة مراقبة الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي.

كما أشار إلى أن لجوء حكومة الانقلاب لاتخاذ تلك الخطوة، سوف يستلزم من المنظمات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني، اللجوء إلى القضاء المصري، وأيضًا إلى الجهات الدولية المعنية، للحيلولة دون المضي قدمًا في تلك الخطوة، التي وصفها بأنها "تتعارض مع الدساتير المصرية المتعاقبة، والحقوق الأساسية للإنسان".

من ناحيتها، نفت وزارة داخلية الانقلاب، صحة ما تم تداوله بعددٍ من المواقع الإلكترونية، بشأن مراقبة حكومة الانقلاب لحسابات المستخدمين على شبكات التواصل الاجتماعي، ومواقع الانترنت.

وكان موقع "بازفييد نيوز" الأمريكي، نشر تقريرًا حصريًا لمراسلته في القدس، شيرا فرينكل، ومن القاهرة، ماجد عاطف، كشفا فيه النقاب عن بدء السلطات في مصر مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "فيس بوك" و"تويتر"، و"سكايب"، وغيرها، على نطاقٍ وصفه بغير المسبوق في مصر من قبل.

وأوضح التقرير أنه يجرى حاليًا مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها المصريون، من قبل شركة شقيقة لشركة أمريكية متخصصة في أمن الإنترنت، ما أسهم في منح الحكومة المصرية قدرة غير مسبوقة؛ لتمشيط بيانات مستخدمي كل مواقع التواصل الاجتماعي، ونقل الموقع عن مسئولين في الأمن المصري، لم يفصحوا عن هويتهم، قولهم: "إن الشركة زودت أجهزة الرقابة الإلكترونية المصرية، بالعديد من الخدمات، التي تزيد من قدرة مباحث الإنترنت المصرية، على رقابة مختلف المواقع بشكلٍ مكثف".

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة "علي منيسي": "إن الشركة زودت مباحث الأمن الوطني بأنظمة تُزيد كفاءة الرقابة في العالم الافتراضي"، مضيفًا: "أن الشركة تقوم بتدريب المسئولين داخل الجهاز، على التعامل مع تلك الأنظمة؛ لتطبيقها في رقابتهم على مواقع الإنترنت، والمحادثات على موقعي فيس بوك، وتويتر، والمشاهدات في اليوتيوب".